مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية العدد 68 الجزء الرابع أكتوبر 2024
الموقع الاليكتروني: https://jsswh.journals.ekb.eg بريد إليكتروني: jsswh.eg@gmail.com

العدالة الاجتماعية وتحقيق الحماية الاجتماعية للوصول إلى تنمية عادلة ومستدامة في ظل رؤية عمان 2040

(دراسة تطبيقية: صندوق الحماية الاجتماعية في محافظة ظفار)

The Role of Social Justice in Achieving Social Protection to Reach Sustainable Development in the light of Oman Vision 2040 (Social Protection Funds in Dhofar Region an Example)

دكتورة ريم عبد المطلب أبو عيادة

أستاذ مشارك بقسم العلوم الاجتماعية

كلية الآداب والعلوم التطبيقية، جامعة ظفار، صلالة، سلطنة عمان

دكتور علي سهيل تبوك

أستاذ مساعد بقسم العلوم الاجتماعية

كلية الآداب والعلوم التطبيقية، جامعة ظفار، صلالة، سلطنة عمان

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى تحديد واقع أبعاد العدالة الاجتماعية لتحقيق الحماية الاجتماعية للمستفيدين من برامج منظومة الحماية الاجتماعية في محافظة ظفار من خلال مجموعة من الأبعاد(العدالة في الفرص المتاحة، العدالة في توزيع الدخول، العدالة في توزيع الخدمات، المساواة في الحقوق، المساواة في الواجبات) لتحقيق التنمية العادلة والمستدامة في ظل رؤية عمان 2040، كذلك هدفت إلى معرفة العلاقة بين أبعاد العدالة الاجتماعية ومستوى خدمات صندوق الحماية الاجتماعية المقدمة.

وتعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية، ولتحقيق أهداف الدراسة، طبقت الباحثة منهج المسح الاجتماعي الشامل للعاملين في صندوق الحماية الاجتماعية بمحافظة ظفار والبالغ عددهم (22)، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وكشفت الدراسة إلى صحة الفرض بوجود علاقة إيجابية دالة إحصائية بين أبعاد العدالة الاجتماعية ومستوى خدمات منظومة الحماية الاجتماعية للمستفيدين منها، وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات من أهمها: محافظة منظومة الحماية الاجتماعيةعلى مستوياتها ومراقبتها من فترة إلى أخرى للمحافظة على هذا المستوى، والوقوف على مقترحات المستفيدين من المنظومة، والاهتمام بمشاكلهم ومعرفة الخدمات التي يرغبون فيها، وكذلك المتابعة المستمرة لمؤشرات استدامة وكفاءة وكفاية وعدالة البرامج المقدمة من خلال منظومة الحماية الاجتماعية والسياسات ومدى تحقيقها للأهداف والرؤى الوطنية.

الكلمات المفتاحية: الحماية الاجتماعية، العدالة الاجتماعية، التنمية المستدامة، رؤوية عمان 2040.

Abstract

This study aimed to determine the dimensions of social justice to achieve social protection through a set of dimensions (justice in available opportunities, distribution of income, distribution of services, and equality of rights, and equality of responsibilities. It also aimed to determine the relation between the dimensions of social justice and the level of services provided by Social Protection Funds.

To achieve this, the researcher used a comprehensive social survey of people (22) who are working in Social Protection Funds in Dhofar Rejon. The result of the study revealed the validity of the hypothesis that there is an appositive, statistically significant relationship between the dimensions of social justice and the level of services provided by Social Protection Funds. The study came up with some recommendations such as: the Social Protection Funds needs to maintain the level of services provided, consider the proposal of the beneficiaries and pay attention to their problems, as well as continuously monitor indicators of the sustainability, efficiency of the programs provided to achieve their goals and vision.

Key words: Social Justice, Social Protection, Sustainable Development, Oman Vision 2040.

أولاً: مقدمة الدراسة:

الحماية الاجتماعية هي مجموعة من الأدوات الفعالة للوقاية من المخاطر والحد من الفقر، وأداة لتمكين الأفراد وخاصة ذوي الدخل المحدود ليصبحوا عناصر فاعلة في عملية التنمية فلايكونوا مستفيدين من الخدمات فحسب، غير أن كيفية استخدام هذه الأدوات في تحقيق التنمية العادلة والمستدامة ليست دائما واضحة.

وتحتل الحماية الاجتماعية موقعًا مركزيًّا في أهداف التنمية المستدامة، حيث تتقاطع مع الهدف 1.3 الخاص باستحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني، ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء بحلول 2030. وكذلك القضاء على الجوع وعلى جميع أشكال سوء التغذية، والإشارة إلى التغطية الصحية الشاملة في هدف الصحة الجيدة والرفاه. وركز الهدف الثامن على العلاقة بين العمل المناسب والحماية الاجتماعية، حيث تم التأكيد على ضرورة تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية، والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية وفرص العمل، كما لمس الهدف الثامن فئة من الفئات الاجتماعية الهشة وهي الشباب غير المنخرطين في العمل والتعليم والتدريب وذلك بتأكيد ضرورة العمل على الحد من نسبتهم، أما الهدف العاشر، فقد أكد على الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجيًّا.

وفي هذا الإطار، وفي وقت مبكر قليلًا عن صدور أهداف التنمية المستدامة، طرأت تحولات جوهرية على فلسفة الحماية الاجتماعية وبرامجها، وكذلك الفئات المستهدفة منها، حيث تم التحرك من التوجه الإغاثي الذي كان يقتصر على مجرد مساعدة الفئات الهشة في المجتمع إلى التوجه الحقوقي، والذي يعتبر الحماية الاجتماعية حقًّا إنسانيًّا من حقوق الإنسان، يتوجب كفالته لكل البشر طوال حياتهم. والحقيقة أن منصة الحماية الاجتماعية التي طرحتها منظمة العمل الدولية في 2012 بموجب القرار 202 كانت تعبيرًا جليًّا عن هذا التحول في توجه الحماية الاجتماعية، حيث تم اعتبار الحماية الاجتماعية أحد مسارات تحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة. فقد أشار تقرير منظمة العمل الدولية عن الحماية الاجتماعية إلى أن الحماية الاجتماعية حق، وهي تعرف على أنها مجموعة السياسات والبرامج المصممة للحد من/ أو منع الفقر والهشاشة على مدار دورة حياة الإنسان ككل. https://webapps.ilo.org/100/ar/story/protection

وقد حرصت سلطنة عمان في ظل النهضة الحديثة على ايجاد منظومة حماية اجتماعية آمنة تضمن توفير الحياة الكريمة للمستحقين، مع ضمان تعزيزيها ببرامج تنمية بشرية تدريبية وعلمية بما يتوافق مع المتغيرات والتحديات الحديثة، ويتوائم مع الأهداف الوطنية والتطلعات المستقبلية للسلطنة، وقد سعت السلطنة إلى تحديث منظومة الحماية الاجتماعية وفق منهجيات أكبر قدرة على استيعاب التطور الحضاري والانفتاح العالمي من ناحية، والتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه المجتمع من ناحية أخرى، ولهذا جاءت المنظومة الحديثة للحماية الاجتماعية لتتخذ منعطفاً جديداً في آفاق التنمية البشرية في السلطنة.

ثانياً: الدراسات السابقة:

(1) دراسات الحماية الاجتماعية:

1. **دراسة (خروبي وبودلال، (2023) بعنوان: دور برامج الحماية الاجتماعية في التخفيف من البطالة في الجزائر: منحة البطالة نموذج،** هدفت الدراسة إلى إبراز دور برامج الحماية الاجتماعية في التخفيف من البطالة في الجزائر، وإبراز أهمية تدخل الحكومة من خلال برامج الحماية الاجتماعية، وخلق آليات جديدة من بينها منحة البطالة الناتجة عن تطبيق سياسة توزيع النفقات العامة، وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحليل دور برامج الحماية الاجتماعية، وأظهرت الدراسة أن برامج الحماية الاجتماعية تلعب دوراً حقيقياً وحتمياً للتخفيف من أزمة البطالة، وأبرزت الدراسة كذلك دور الدولة في تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية خلال الأزمات الاقتصادية وخاصة بعد جائحة كوفيد-19، بالاضافة إلى استخدام الدولة لمنحة البطالة أكد أن الحماية الاجتماعية تُعد أداة رئيسية في مواجهة الأزمات، كما أنها تُعزز قدرة المجتمع على الصمود والمرونة في مواجهة الصدمات المستقبلية.
2. **دراسة عبد الرحيم، (2022) بعنوان: الحماية الاجتماعية في معالجة اشكاليات الأسرة،** حيثُ هدفت الدراسة إلى تحليل نتائج الدراسات العلمية والتجارب الدولية المعنية بالحماية الاجتماعية للأسرة، وتحديد مستخلصات عملية تقنن برامج الحماية الاجتماعية الأسرية وآليات تفعيلها. وتوصلت تلك الدراسه الى : اتساع برامج الحماية الاجتماعية والمشروعات والأنشطة التنموية لتشمل الجانب الاجتماعي التوعوي الارشادي بجانب المنظور المحدد بالبعد الاقتصادي وما يستلزم من شمولية الخطة القومية للأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، التثقيفية وربطها بالأمن القومي والانتماء الوطني. وأجمعت الدراسات والتجارب المعنية بالحماية الاجتماعية الأسرية

علي تباين الأوضاع الاجتماعية للأسر وفقاً للأبعاد الجغرافية، حجم الأسر، المستوي المعيشي، نوعية المشكلات الأسرية، الامكانيات الحكومية والأهلية، وموارد وقدرات أفراد الأسرة، والخدمات المست\امة المقدمة لكل أسرة، مما يتطلب تحسين الوعي للأسرة برامج وأنشطة توعوية لفئات المجتمع باختلاف أعمارهم وأوضاعهم الأسرية ومستويات التعليم المختلفة ومسئولياتهم الأسرية بشكل عام

3. **دراسة بكر (2022) بعنوان: العدالة الاجتماعية كمتغير في تحقيق الحماية الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة**، حيثُ هدفت الدراسة إلى تحديد واقع أبعاد العدالة الاجتماعية لتحقيق الحماية الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة، كما هدفت إلى تحديد مستوى خدمات الحماية الاجتماعية التي تقدمها المؤسسة الحكومية، وتحديد المعوقات التى تواجه العدالة الاجتماعية لتحقيق الحماية الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة، واستخدمت الباحثة الحصر الشامل للمسؤولين بمديرية القوى العاملة إدارة تشغيل ورعاية العمالة غير المنتظمة وعددهم (9)، والمسح الشامل بالعينة للعمالة غير المنتظمة المسجلين لدى إدارة تشغيل ورعاية العمالة غير المنتظمة وعددهم (354)، وتوصلت الدراسة إلى أنه توجد علاقة إيجابية دالة إحصائية بين أبعاد العدالة الاجتماعية ومستوى خدمات الحماية الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة، وأيضاً تُؤثر أبعاد العدالة الاجتماعية في التنبؤ إيجابياً بخدمات الحماية الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة.
4. **دراسة (العوامي والجنزوري (2021) بعنوان: مستوى جودة الخدمات المقدمة في مؤسسات الرعاية الاجتماعية: دراسة ميدانية على مركز الرعاية الاجتماعية الشاملة المرج–ليبيا**، حيثُ هدفت الدراسة إلى التعرف عن مستوى رضا المستفيدين من الخدمات العامة التي يقدمها مركز الرعاية الاجتماعية الشاملة بالمرج، كذلك التعرف على أكثر هذه الخدمات أهمية من وجهة نظر النزلاء والمترددين، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي، واستخدمت الدراسة اداة الاستبانة على عينة بلغت (70) من النزلاء والمستفيدين، وتوصلت الدراسة إلى أن الخدمات التي يقداها المركز تراوحت بين (مرتفع جداً ومرتفع)، وأن مستوى رضا النزلاء والمترددين، وأن مستوى رضا النزلاء والمترددين جاء في مستوى مرتفع، وتصلت الدراسة أيضاً إلى أن أكثر الخدمات أهمية التي يقدمها المركز هي الخدمات الصحية ، تليها الخدمات التأهيلية والتدريبية، ومن ثم الخدمات الاجتماعية والنفسية، وتليها الخدمات التعليمية، وجاءت الخدمات الترفيهية آخر الخدمات.

5. **دراسة الطنبولي (2021). فاعلية برامج الحماية الاجتماعية لذوي الاعاقة السمعية من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية**، هدفت الدراسة إلى التوصل إلى برنامج مقترح من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية لتفعيل برامج الحماية الاجتماعية لذوي الإعاقة السمعية، وتعتبر الدراسة من الدراسات التقيمية. واستخدمت الباحثة منهج المسح الاجتماعي الشامل للأخصائيين الاجتماعيين والمسئولين بالجمعيات الأهلية وعددهم (35) ، والمسح الاجتماعي بالعينة لذوي الإعاقة السمعية وعددهم (146)، واستخدمت الدراسة دليل مقابلة شبه مقنن للأخصائيين الاجتماعيين والمسئولين بالجمعيات الأهلية، واستبانة لذوي الإعاقة السمعية. وتوصلت الدراسة إلى أنه توجد علاقة طردية دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (0.01) بين أبعاد فاعلية برامج الحماية الاجتماعية لذوي الإعاقة السمعية، كما توصلت إلى أن هناك توافق برامج الحماية الاجتماعية مع توقعات المستفيدين، وتطوير برامج الحماية الاجتماعية لصالح المستفيدين، كذلك قدرة برامج الحماية الاجتماعية على مواجهة وحل مشكلات المستفيدين، وسهولة إجراءات الاستفادة من برامج الحماية الاجتماعية.
6. **دراسة العايش (2020) بعنوان: فاعلية برامج الرعاية الاجتماعية في مؤسسات الرعاية الاجتماعية الايواءية مؤسسة رعاية البنين والبنات طرابلس كنموذج**، حيثُ هدفت الدراسة التعرف إلى الخدمات التي تقدمها مؤسسات الرعاية الاجتماعية إلى النزلاء والتعرف على المهارات المهنية التي يستخدمها الأخصائي الاجتماعي خلال ممارسته لأنشطة الرعاية الاجتماعية، واعتمدت هذه الدراسة الوصفية على المنهج الوصفي التحليلي وبلغت العينة (58) من نزلاء مؤسسة الرعاية الاجتماعية الايوائية، واستخدم الباحث الاستبيان لجمع المعلومات، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك ضعف في تقديم برامج التدريب والتأهيل، وعدم وجود أنشطة ترفيهية بالمؤسسة، واوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بنزلاء مؤسسات الرعاية الاجتماعية، وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية لهم، كما أوصت بتثقيف وتدريب الأخصائي الاجتماعي الممارس في مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

- **أوجه الاتفاق بين الدراسات السابقة:**

يتضح من عرض نتائج الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الحماية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية ما يلي:

1- تناولت جميع الدراسات السابقة موضوع الحماية الاجتماعية، واتفقت معظمها على أهمية برامج الحماية الاجتماعية للنهوض بالمجتمعات، وخصوصاً الخدمات الاجتماعية، والصحية، والتعليمية، وهذا ما أكدته دراسة العوامي والجنزوري (2021)، ودراسة العايش (2020).

2- كما أبرزت بعض الدراسات أهمية تدخل الحكومات في رفع مستوى الخدمات التي تقدمها برامج الحماية الاجتماعية مثل دراسة جروي وبودلال (2023).

- **أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:**

1- غالبية الدراسات ركزت على فئات محددة من المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية مثل دراسة بكر (2022)، ودراسة جروي وبودلال (2023)، بينما شملت الدراسة الحالية جميع المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية.

2- تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث العينة والأهداف، حيثُ طبقت بعض الدراسات على عينة من نزلاء مؤسسات الرعاية الاجتماعية كدراسة العايش (2020) ودراسة العوامي والجنزوري (2021)، بينما الدراسة الحالية استهدفت العاملين في منظومة الحماية الاجتماعية.

3- عدم تناول الدراسات السابقة لدور الحماية الاجتماعية في تعزيز العدالة الاجتماعية من وجهة نظرية العاملين.

- **أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:**

من خلال الدراسات السابقة استفاد الباحثان ما يلي:

1. التعرف على مفاهيم ومكونات متغيرات الدراسة.
2. التعرف على مدى اتفاق كل دراسة من الدراسات السابقة واختلافها مع نتائج الدراسة الحالية.
3. اختيار المنهج والأداة للدراسة الحالية، وبناء الاستبانة وصياغة الفقرات وتطويرها.

ثالثاً: مشكلة الدراسة:

لكل شخص الحق في مستوى معيشي يكفي لضمان الصحة والرفاه له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية، وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحق في ما يأمن له الغوائل في حالة البطالة أو المرض أو العجز أو الترمل أو الشيخوخة.

وقد ركزت المناقشات الدولية في معالجة موضوع الفقر والتعرض له، على استهداف الفقراء والمعرضين للفقر ببرامج خاصة للتأمين الاجتماعي وشبكات الأمان الاجتماعي من غير أن تتطرق من منظور متكامل للأسباب الجذرية للفقر وأسباب التعرض به، ومع تزايد الاهتمام بنهج المشاركة، لم تبلغ مشاركة المواطنين في سياسات الحماية الاجتماعية المستوى الذي يخولهم التأثير في وجهتها، وتكاد تقتصر السياسة الاجتماعية في المنطقة العربية على شبكات الأمان وأدوات المساعدة، وبالتالي فإن نهج الحماية الاجتماعية في المنطقة منفصل عن حقوق المواطنة، وعدالة توزيع الموارد، ومنحاز إلى مفهوم المساعدة أكثر منه إلى التنمية (فهمي، 2021)

ويتوقف اختيار تدخلات الحماية الاجتماعية وآثارها المتوقعة على كيفية فهم الجهات المعنية للعدالة الاجتماعية، فالنهج الذي يعتمده أصحاب القرار حيال العدالة الاجتماعية هو الذي يحدد طبيعة الحماية الاجتماعية، إما بانشاء شبكات أمان لتخفيف وطئة الصدمات الاقتصادية أو باتخاذ تدابير جذرية لمعالجة المشكلات.

وقد حرصت سلطنة عمان في ظل النهضة الحديثة على إيجاد منظومة حماية إجتماعية آمنة، تضمن توفير الحياة الكريمة للمستحقين، مع تعزيزها ببرامج تنمية بشرية، وتهدف هذه المنظومة الحماية الاجتماعية إلى المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، والارتقاء بأفراد المجتمع، من خلال مساعدة الفئات الهشة التي تحتاج إلى الحماية والشعور بالأمان المجتمعي والاستقرار. وقد اتسمت بالشمولية والعدالة والتشاركية وتعزيز المواطنة ضمن غطاؤها العام من حيث المنافع المادية لدعم الطفولة والمرأة، وكبار السن وذوي الاعاقة، وأيضاً من خلال التأمين الاجتماعي الذي يقدم آفاقاً واسعة لبرامج التأمينات من خلال سياسات الادخار ونمو الأجور، وتتميز هذه المنظومة بالشمولية وفتح الفرص أمام أفراد المجتمع ليستطيعوا التخطيط لمستقبلهم وفق برنامج تأمين مستدام.

وتأتي منظومة الحماية الاجتماعية انبثاقاً من أولوية الرفاه والحماية الاجتماعية لرؤية عمان 2040، وذلك ضمن التوجه الاستراتيجي "حياة كريمة ومستدامة للجميع"، من خلال حزمة من الأهداف الاستراتيجية المباشرة، أبرزها "مجتمع مُعطى تأمينياً بشبكة أمان اجتماعي فاعلة ومستدامة وعادلة"، وكذلك الهدف الاستراتيجي "حماية اجتماعية متكاملة موجهه للفئات الأكثر احتياجاً" تتوافق مع التطلعات والاحتياجات المجتمعية وتتكامل مع العديد من الشركاء.

ويُعتبر صندوق الحماية الاجتماعية منظومة متكاملة لحماية اجتماعية وطنية شاملة لجميع أفراد المجتمع تواكب أفضل الممارسات والتجارب الدولية، ونظام تقاعد موحد يسعى لضمان استدامة الموارد. وترتكز المنظومة على التوجهات الوطنية، والنظام الأساسي للدولة، ورؤية عُمان 2040، إلى جانب تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وتعزيز جهود التنمية الاقتصادية لتحقيق الرخاء للمواطنين، ورفع مستوى معيشتهم، وتوفير فرص العمل التي تُؤمن الحياة الكريمة للمواطنين وتوجيه الدعم للفئات الأضعف في المجتمع، وستعالج التحديات السابقة في أنظمة التقاعد وضمان استدامتها إلى جانب التحديات في برامج الحماية الاجتماعية(رؤية عمان 2040)

وتُسهم هذه المنظومة بشكل جوهري في توفير قاعدة بيانات متكاملة حول أوضاع المجتمع، مما يساعد في رسم سياسات اجتماعية أكثر دقة. وتسهم تلك البيانات في توجيه المساعدات الاجتماعية بشكل أفضل نحو الفئات الأكثر احتياجاً مثل الأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والأيتام والأرامل والأسر ذات الدخل المحدود. بالإضافة إلى ذلك، تساعد هذه المنظومة في تحسين جودة الحياة لهذه الفئات من خلال تقديم مستوى معيشي مناسب وتعزيز فرص تمكينها على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي (صندرق الحماية الاجتماعية، 2024).

وتعتبر العدالة الاجتماعية أداة إيجابية لتحقيق الحماية الاجتماعية، فهى تطبيق منظومة السياسات والاجراءات التي تضمن لجميع الأفراد الحصول على حقوقهم على قدم المساواة، وبهذا يظهر أهمية تطبيق الهدالة الاجتماعية وأبعادها لتحقيق الحماية الاجتماعية، ، وفي ضوء ذلك جاءت الدراسة الراهنة للاجابة عن التساؤلات التالية:

1. مامستوى خدمات وبرامج الحماية الاجتماعية المقدمة للمستفيدين في محافظة ظفار؟
2. ماواقع أبعاد العدالة الاجتماعية في تحقيق الحماية الاجتماعية للمستفيدين في محافظة ظفار؟
3. ما التحديات التي تعوق العدالة الاجتماعية لتحقيق الحماية الاجتماعية للمستفيدين في محافظة ظفار؟

رابعاً: أهمية الدراسة:

1. لكل فرد الحق في الدعم والتمكين، وفتح فرص لتحسن مستوى المعيشة وتحقيق الرفاه الاجتماعية الذي تهدف إليه رؤية عُمان الوطنية 2040.
2. إن منظومة الحماية الاجتماعية لها تأثير واسع على القطاعات التنموية، فلا يقتصر عملها على مساعدة الفئات الهشة فحسب، بل الدعم والتمكين وإن فتح آفاق جديدة وفق رؤية تستوعب المتغيرات الحالة والمستقبلية سيشكل قةو تنموية داعمة.
3. هناك دور فعال للعدالة الاجتماعية لمساعدة الأفراد والمجتمعات في تحقيق احتياجاتهم واشباعها وتحقيق الحماية الاجتماعية للمستفيدين من خدماتها وبرامجها.
4. تعتبر العدالة الاجتماعية الدعامة الأساسية لنقد أي مجتمع ومن المهم تدعيمها وتطبيقها لتحقيق التنمية الشاملة.
5. تجاهل العدالة الاجتماعية يؤثر بالسلب على مسيرة التنمية في أي مجتمع.

خامساً: أهداف الدراسة:

1. تحديد مستوى خدمات وبرامج الحماية الاجتماعية المقدمة للمستفيدين في محافظة ظفار.
2. تحديد واقع أبعاد العدالة الاجتماعية في تحقيق الحماية الاجتماعية للمستفيدين في محافظة ظفار.
3. تحديد التحديات التي تعوق العدالة الاجتماعية لتحقيق الحماية الاجتماعية للمستفيدين في محافظة ظفار.
4. التوصل إلى آليات مقترح لتعزيز دور العدالة الاجتماعية فى تحقيق الحماية الاجتماعية للمستفيدين في محافظة ظفار.

سادساً: فرضيات الدراسة:

الفرض الأول: توجد علاقة طردية دالة احصائيا بين ابعاد العدالة الاجتماعية وتحقيق الحماية الاجتماعية.

الفرض الثاني: من المتوقع أن يكون مستوى خدمات الحماية الاجتماعية للفئات المستفيدة مرتفع، ويمكن إختباره من خلال المؤشرات (الحماية الاجتماعية، الحماية الاقتصادية، الحماية الصحية، الحماية التعليمية).

الفرض الثالث: توجد علاقة إيجابية ذات دالة إحصائية بين أبعاد العدالة الاجتماعية ومستوى خدمات الحماية الاجتماعية للمستفيدين.

سابعاً: مفاهيم الدراسة:

(1) الحماية الاجتماعية:

لغةً: مصدر كلمة الحماية من "حَمَى"، وحَمى الشئ حَمياً ،وحِمىً وحِمايةَ ومَحميةً: أي منعهوفع عنه" (قاموس المعني، 2019). وجاء في المعجم الوجيز، هو منع ودفع الخطر عن الشئ المحمي، ويقال أيضاً: حماه من الش: منعه مايضره، وأيضاً حماية المواطنين: أي وقايتهم وصيانتهم. (المجمع الوجيز، 173:2011).

اصطلاحاً: الحماية الاجتماعية هي مجموعة من الأدوات الفعالة للوقاية من المخاطر والحد من الفقر، وأداة لتمكين الأفراد وخاصة ذوي الدخل المحدود ليصبحوا عناصر فاعلة في عملية التنمية فلايكونوا مستفيدين من الخدمات فحسب، غير أن كيفية استخدام هذه الأدوات في تحقيق التنمية العادلة والمستدامة ليست دائما واضحة (غرداين، 2020).

ويختلف تعريف الحماية الاجتماعية حسب الدول التي تطبقها، ومع اختلاف هذه التعريفات إلا أن الهدف والمحتوى واحد.

عرفت منظمة الاسكوا الحماية الاجتماعية بأنها مجموعة من الاجراءات والسياسات والبرامج العامة المصممة للحد من الفقر وعدم المساواة ودعم النمو الشامل، وذلك من خلال تعزيز رأس المال البشري وفرص العمل وعدم قدرة الأفراد والأسر على إدارة المخاطر الاقتصادية والحياتية، وتحقيق الأمن والاستقرار لكافة أفراد المجتمع وتحسين مستوى معيشتهم من خلال المساعدات والاعانات، وخاصة حماية الفقراء والفئات

الضعيفة والأكثر خطراً من التداعيات السلبية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي (الاسكوا، 2017).

وتشير الحماية الاجتماعية إلى الاجراءات العامة المُتخذة استجابة لمستويات الضعف والمخاطر والحرمان التي تعتبر غير مقبولة إجتماعياً داخل المجتمع (Machael, 2013).

وهي وسيلة للتعبير عن التدخل الرسمي للدولة لتقديم رعاية صحية وإجتماعية وإقتصادية للتخفيف من حدة الفقر والتداعيات السلبية والاجتماعية والبيئية (Deacon al,et., 2015).

وتُعرف أيضاً بأنها السياسات والبرامج التي تهدف إلى الحد من الفقر والمخاطر التي يتعرض لها الأفراد غير القادرين على العمل سواء بسبب المرض أو كبر السن وكذلك حماية السكان من التقلبات الشديدة وغير المتوقعة نتيجة التغيرات الاقتصادية المختلفة، وسياسات الحماية الاجتماعية هي محصلة التفكير المنظم الذي يستند إلى أيديولوجية المجتمع في تحديد الجهود الأهلية والحكومية لتحقيق الحماية الاجتماعية للمواطنين في المجتمع من خلال خطط علمية تحدد برامج ومشروعات موجهة من الدستور والتشريعات مما يحقق العدالة الاجتماعية وحقوق الانسان في المجتمع (خزام، 2016).

ويُعرف الباحثان الحماية الاجتماعية اجرائياً:

مجموعة الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية المقدمة من صندوق الحماية الاجتماعية في محافظة ظفار التي تهدف إلى رفع مستوى معيشة المواطن العماني من خلال تنمية قدراته، وتهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الخدمات وتكافؤ الفرص للأفراد مستندة إلى إيديولجية المجتمع العماني لتحقيق الحماية الاجتماعية في المجتمع من خلال البرامج والمشروعات الموجهة من الدستور والتشريعات بما يحقق العدالة الاجتماعية.

(2) العدالة الاجتماعية:

1. مفهوم العدالة الاجتماعية:

لغةً: عدل يعدل فهو عادل من عدول وهو ضد الجور وما قام في النفوس أنه مستقيم كالعدالة والعدولة والمعدلة.

وجاء العدل بمعنىِ (المساواة في المكافأة، إن خيراً فخير، وإن شراً فشر، والإحسان: أن يقابل الخير بأكثر منه، والشر بأقل منه، كالعدالَةِ، والعدولَة، بالضم، والمعدلَة بكسر الدال، والمعدلَة، بفتحها، قال الرَاغب العدالَة والمعدلَة: لفظ يقتضي المساواة، يقال: هو يقضي بالحق والعدل، وهو خكم عادل، ذو معدلَة في حكمه، من قوم عدول، وعدل أيضاً، بلفظ الواحد) (القاموس المحيط)

اصطلاحاً: هي مجموعة الأفكار التي تعبر عن صورة ما لمجتمع يحقق التضامن الاجتماعي وتكافؤ الفرص الحقيقية بين المواطنين، وهذا المفهوم يستدعي تحقيق العدالة الاجتماعية للانسان منذ ولادته، ويتضمن الصحة والتربية وتنمية المواهب وحرية التعبير والعيش اللائق والحق في العمل الكريم والتأمينات الاجتماعية ضد أخطار المرض المهني والعجز والشيخوخة والوفاة (أبوعجاجة، 2011).

ويُقصد بالعدالة الاجتماعية المساواة في الحقوق والفرص، وحماية الفئات الضعيفة، وتعزيز المشاركة والاندماج الاجتماعي، وبالتالي تكون النتيجة تقليل التفاوت في مستويات الدخل والثروة، وتخفيض مستوى الفقر، وزيادة قدرة الفئات والشرائح الدنيا والوسطى على تحقيق حراك إجتماعي إيجابي (أبو النصر، 2016)

ولتحقيق هذه الأهداف يستلزم وضع قوانين تهدف إلى مشروعية الخدمات الاجتماعية باعتبارها حقاً ملزماً للدولة تجاه الفرد وواجباً مطلوباً للفرد تجاه الدولة، وبذلك تكون العدالة الاجتماعية عبارة عن معادلة طرفاها الفرد والدولة إذ همايتمتعان بحق متبادل يثمر عن تفاعل الجهود في المجتمع لايجاد تضامن مبني على تكافؤ الفرص الحقيقي سواء من حيث الأفراد

ويُعرف الباحثان العدالة الاجتماعية اجرائياً:

توفير معاملة عادلة، وفرص متكافئة وحصص متساوية من موارد وخيرات المجتمع العماني لكل أفراده وصولاً إلى حالة الرضا المعيشية وتلبية الاحتياجات الأساسية لهم، وتتضمن أبعاد تحقيق العدالة الاجتماعية للمواطن العماني وخاصة الآيتام وهي: (العدالة في الفرص المتاحة، العدالة في توزيع الدخول، العدالة في توزيع الخدمات، المساواة في الحقوق، المساواة في الواجبات).

ثامناً: الاطار النظري للدراسة:

أولاً: الحماية الاجتماعية:

تُعدّ منظومة الحماية الاجتماعية أحد الأركان الأساسية في أيّ دولة، وتهدف إلى توفير الدعم والرعاية للفئات الأكثر احتياجًا، وتحسين جودة حياة الأفراد وتلبية احتياجاتهم الأساسية في مجال الرعاية الصحية والسكن والتعليم والدخل.

وهي تختلف من دولة إلى أخرى لتأثرها بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل بلد، كما تُعدُّ منظومة الحماية الاجتماعية إحدى أهم ركائز التنمية الشاملة، حيث تعمل على تحقيق المساواة الاجتماعية، ومعالجة التحدّيات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه بعض الفئات من الناس وتوفير فرصة أفضل للتنمية والتقدم.

كما تُمثل الحماية الاجتماعية لأفراد المجتمع عامة والمستضعفين خاصة، أحد أهم المساعي التي تتسابق الدول لبلوغه، لذا تقع الحماية الاجتماعية تحت جملة من الاتفاقات الدولية التي تضمن مجموعة من الخدمات الاجتماعية ضمان مستوى لائق للعيش الكريم وحمايتهم من مخاطر الجوع والفقر، وانعدام التغطية الصحية، وعدم توفير خدمات تعليمية وتمكينهم من تطوير قدراتهم الشخصية.

1. أهمية الحماية الاجتماعية:

ويمكن أن تتمثل أهمية الحماية الاجتماعية فيما يلي:

1. تلعب الحماية الاجتماعية دوراً هاماً في تمكين الحكومة من التصدي للفقر وعدم المساواة، وذلك من خلال برامج ومشروعات والتنسيق مع القطاعات الأخرى.
2. إدماج المشاركة المجتمعية في ثقافة المجتمع مما يُعزز تماسك المجتمع.
3. تُعزز الحماية الاجتماعية نظم الاستجابة السريعة للتخفيف من المخاطر، ويتم ذلك بوضع الخطط الفعالة في وقت مبكر للطوارئ.
4. بناء نظام معلومات على الصعيد الوطني. (المناور والغلبان، 2022)

2. وظائف الحماية الاجتماعية:

هناك وظيفتان أساسيتان لنظم الحماية الاجتماعية الحديثة:

(1) **مظلة الأمان:** والتي تتضمن تزويد كل فرد من أفراد المجتمع والذي يواجه الفاقة بالحد الأدنى لمستوى الدخل وخدمات الرعاية الصحية والاجتماعية مما يتيح للفرد حياة كريمة.

(2) **الحفاظ على الدخل:** منح أفراد المجتمع الحفاظ على مستوى جيد من المعيشة أثناء فترات البطالة أو المرض أو الشيخوخة، وذلك حين يتعذر عليهم الحصول على أشكال أخرى من الايرادات.

3. أهداف سياسات الحماية الاجتماعية:

يتمثل الهدف الرئيسي من سياسات الرعاية الاجتماعية في تعزيز الوصول إلى الخدمات والموارد بدعم الأسر والفئات الفقيرة للحد من المخاطر التي تواجههم، كما أنها تهدف إلى:

1. تحقيق التنمية البشرية المستدامة والارتقاء بأفراد المجتمع، خاصة الفئات الهشة التي تحتاج إلى الحماية من خلال تأمين الاستقرار.
2. التقليل من الفقر بين أفراد المجتمع من خلال تعزيز تعزيز الفرص.
3. ضمان الحصول على الحد الأدنى للرفاهية من خلال توفير الخدمات التي توفر حناية على الحالات المعيشية الطارئة لجميع الناس.
4. الحماية والوقاية والتعزيز من خلال توفير الاغاثة والحماية من الحرمان، ومعالجة قضايا العدالة الاجتماعية. (خزام، 2016)

4. مبررات صنع سياسات الحماية الاجتماعية :

من أهم مبررات صنع سياسة الحماية الاجتماعية مايلي:

1. **غياب العدالة الاجتماعية:** إن غياب العدالة عن توزيع الفرص يشكل إختلالاً محورياً يؤدي إلى إنتاج ظاهر سلبية عديدة قد تؤثر سلباً على التماسك الاجتماعي والاستقرار.
2. **دفع عجلة التنمية:** تساعد الحماية الاجتماعية على بناء مجتمعات تسودها العدالة الاجتماعية والاستقرار، وبناء مجتمعات أكثر إنتاجية، حيث أن سياسات الحماية الاجتماعية تعمل باتجاه تأسيس الأطر المؤسسية اللازمة لدمج مبادئ المساواة الاجتماعية في السياسات العامة للدولة وتأسيس البرامج التي تتجه إلى التخفيف من الفقر والاقصاء الاجتماعي وتحسين الرفاه العام لجميع المواطنين.
3. **اشباع الحاجات الأساسية:** تعمل برامج الرعاية الاجتماعية على إشباع الحاجات الأساسية والعمل على بناء قدرات الفئات المهمشة في المجتمع. (عيوش و الزعنون، 2014)

5. التحديات التي تواجه سياسات الحماية الاجتماعية:

عندما يتم وضع سياسات الحماية الاجتماعية موضع التنفيذ، هناك مجموعة من التحديات التي تواجه تنفيذ هذه السياسات، منها:

1. إقامة سياسة شاملة للحماية الاجتماعية: هناك العديد من الصعوبات التي تواجه إقامة سياسات شاملة للحماية الاجتماعية منها التزايد السكاني وخصوصاً في الدول النامية، وتصنيف الناس إلى فئات وتحديد الخصائص الفردية للسكان مثل (الأطفال، كبار السن، النساء، ذوي الاعاقة ...) ولكل فئة من هذه الفئات احتياجات مختلفة.
2. تمويل سياسة الحماية الاجتماعية: إن ضمان التمويل المستدام يضمن التغطية لسياسة الحماية الاجتماعية وتمويلها من الممكن أن يتم على المستوى القومي والعالمي، وعلى الرغم من وجود بعض الموارد في الدول ذات الدخل المنخفض، ولكنه غير كاف لضمان سياسة فعالة للحماية الاجتماعية، وبحاجة إلى الدعم.
3. عدم المساواة والتفاوت العالمي في برامج المساعدات العامة المقدمة للمجتمعات الفقيرة. (Vaes & Hujse, 2014).

تاسعاً: صندوق الحماية الاجتماعية بسلطنة عمان: (وزارة التنمية الاجتماعية، 2024)

منظومة الحماية الاجتماعية في سلطنة عمان هي مجموعة من السياسات والبرامج تهدف إلى توفير الحماية والرعاية الاجتماعية للفرد والمجتمع من مخاطر دورة الحياة من الطفولة إلى الشيخوخة؛ وقد صُممت وفق أسس تنسجم مع التوجهات الوطنية المنصوص عليها في النظام الأساسي للدولة، وما تضمنته رؤية عُمان الوطنية 2040.

وتأتي منظومة الحماية الاجتماعية انبثاقاً من أولوية الرفاه والحماية الاجتماعية لرؤية عمان 2040، وذلك ضمن التوجه الاستراتيجي "حياة كريمة ومستدامة للجميع"، من خلال حزمة من الأهداف الاستراتيجية المباشرة، أبرزها "مجتمع مُغطى تأمينياً بشبكة أمان اجتماعي فاعلة ومستدامة وعادلة"، وكذلك الهدف الاستراتيجي "حماية اجتماعية متكاملة موجهه للفئات الأكثر احتياجاً" تتوافق مع التطلعات والاحتياجات المجتمعية وتتكامل مع العديد من الشركاء.

صندوق الحماية الاجتماعية في سلطنة عمان هي المؤسسة الرسمية المسؤولة عن كافة مبادرات وبرامج الحماية الاجتماعية في السلطنة، وهو كيان له استقلال إداري ومالي أنشئ بموجب المرسوم السلطاني رقم (2021/33)؛ مهمته تطبيق أحكام قانون

الحماية الاجتماعية والتشريعات ذات الصلة، والتعاون مع الجهات المختصة ببرامج الحماية والتمكين والإدماج والرعاية والدعم بكافة أنواعه لإيصال هذه البرامج إلى الفئات المستحقة، ويُعتبر الصندوق منظومة متكاملة لحماية اجتماعية وطنية شاملة لجميع أفراد المجتمع تواكب أفضل الممارسات والتجارب الدولية، وترتكز المنظومة على التوجهات الوطنية، والنظام الأساسي للدولة، ورؤية عُمان 2040، إلى جانب تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وتعزيز جهود التنمية الاقتصادية لتحقيق الرخاء للمواطنين، ورفع مستوى معيشتهم، وتوفير فرص العمل التي تُؤمن الحياة الكريمة للمواطنين وتوجيه الدعم للفئات الأضعف في المجتمع.

يسعى الصندوق إلى الارتقاء بجودة الحياة؛ وتوفير الحماية والرعاية الاجتماعية؛ وتعزيز الاستثمار في المجتمع من خلال تطوير وتنفيذ سياسات وبرامج تستهدف المجالات الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك يقوم الصندوق بمتابعة مؤشرات استدامة وكفاءة وكفاية وعدالة هذه البرامج والسياسات، ومدى تحقيقها للأهداف والرؤى الوطنية في مجال الحماية الاجتماعية، ومدى استدامتها وتكاملها وشموليتها واستقرارها، وأثرها على قيم الشراكة المجتمعية وحفاظها على حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية.

إن منظومة الحماية الاجتماعية في السلطنة تتبنى برامج وخدمات المساعدات المالية والتأمين وأنظمة التقاعد والحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والأطفال والفئات ذات الاحتياج الاقتصادي والاجتماعي، فمن خلال تطبيقها ستُعزز الاستقرار الاجتماعي وتحقق التكافل الاجتماعي في المجتمع.

كما أنها ستُسهم في تعزيز الإنصاف الاجتماعي والتحسين في الصحة والتعليم، بالإضافة إلى تعزيز الإنصاف الاجتماعي وتقليل الفجوة بين الطبقات الاجتماعية مما يؤدي إلى زيادة التضامن الاجتماعي وتحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع معتبرة أنّ منظومة الحماية الاجتماعية تُعدُّ أداة أساسية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة وضمان حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع

وتُقدم المنظومة برامج تقاعدية موحدة لكل القطاعات في سوق العمل سواء كانت حكومية أم خاصة تغطي مرحلة التقاعد، ومخاطر الوفاة والعجز، وإصابات العمل والأمراض المهنية، وبشروط استحقاق واضحة وأحكام موحدة، حيث تعد هذه المنظومة نقلة نوعية مميزة، وتعد امتدادًا للاهتمام المتواصل بالبُعد الاجتماعي في سلطنة عُمان.

كما يدير الصندوق برنامج للادخار، ويراقب الأوضاع المالية للبرامج التكميلية التي تديرها جهات أخرى، ويقوم بالتنسيق مع جهات الاختصاص في برامج الدعم والتأهيل والتمكين والإدماج الاقتصادي والاجتماعي وسياسات حماية الفئات الأكثر عرضة للإقصاء أو التمييز أو التعنيف.

منافع الحماية الاجتماعية

يتضمن (المنافع) النقدية للحماية الاجتماعية الممولة بشكل كامل من الخزانة العامة للدولة، وهي قائمة على إعادة التوزيع والتمويل الحكومي، ويتضمن هذا المستوى: منفعة كبار السن، ومنفعة الطفولة، ومنفعة الأشخاص ذوي الإعاقة، ومنفعة الأيتام والأرامل، ومنفعة دعم دخل الأسرة.

ويتضمن برنامج فروع التأمين الاجتماعي (التقاعد)، وهي برامج قائمة على اشتراكات جهة العمل والعامل، وتتضمن فرع تأمين كبار السن والعجز والوفاة، يغطي مخاطر بلوغ سن كبار السن والعجز والوفاة بسبب غير مهني، ويشمل معاش كبار السن، وهي حماية تأمينية للمؤمن عليه من خلال صرف معاش شهري له عند انتهاء خدمته. أما معاش العجز لسبب غير مهني فيصرف عند ثبوت عدم مقدرة المؤمن عليه على العمل بسبب العجز الناشئ عن أسباب صحية لا تتعلق بالعمل وتحول دون استمراره في الخدمة. ومعاش الوفاة لسبب غير مهني؛ حيث يُصرف عند وفاة المؤمن عليه للمستحقين وتوزيعه بالتساوي بينهم.

وفرع تأمين إصابات العمل والأمراض المهنية سواء كان العجز مترتب على الإصابات المؤقتة أو الدائمة، فتشمل مستحقات تأمين هذه الإصابات كلاً من بدلات الانقطاع عن العمل، وتعويضاً بمبلغ مقطوع، ومعاش العجز الجزئي الدائم، ومعاش العجز الكلي الدائم، أو الوفاة المهنية. وفرع تأمين الأمان الوظيفي حيث يوفر دخلاً مؤقتاً يعين المؤمن عليه خلال فترة البحث عن فرصة عمل بديلة.

وتأمين إجازات الأمومة أثناء فترة الحمل وبعد الولادة، وتأمين الإجازات المرضية والإجازات غير الاعتيادية، حيث يغطي فترات الإجازة المرضية والإجازات الأخرى وإجازات الأقارب وإجازات مرافقة المريض.

كما يتضمن البرامج التكميلية (برنامج الادخار والدعم لمالي وغير المالي) ويدار من قبل الجهات المعنية؛ فنظام الادخار هو محدد الاشتراكات وأساس لتغطية مكافأة الخدمة للعاملين غير العمانيين وبرنامج مساند للخطط التقاعدية

إحصاءات صندوق الحماية الاجتماعية حتى نهاية يونيو 2024:

- عدد المنتفعين من منافع الحماية الاجتماعية: عدد 1,481,944 منتفعا، شكلت منفعة الطفولة نسبة 82.3%، تلتها منفعة كبار السن بنسبة 11.2%، بينما شكلت بقية المنافع 6.5% من أجمالي المنتفعين.
- أكثر من 1.4 مليون مستفيد من منفعتي الطفولة وكبار السن.
- أن عدد أصحاب المعاشات النشطين بلغ أكثر من 119,000 صاحب معاش، مثّل الذكور نسبة 75%، والنساء نسبة 25% .
- المؤمن عليهم النشطين أكثر 573,000 مؤمن عليه، يشكل الذكور ما نسبته 63.4%، و36.6 من الإناث.
- العدد التراكمي للمستفيدين من بدل الأمان الوظيفي بلغ 24,518 مستفيدا منهم 68.5% نشطين.

وبمرور عام لإصدار قانون الحماية الاجتماعية بالمرسوم السلطاني رقم 2023/52 ، بدأت سلطنة عُمان مرحلة حديثة تم فيها دمج صناديق التقاعد والتأمينات الاجتماعية، وهيكلة ومراجعة السياسات وبرامج الحماية الاجتماعية لتكون منظومة شاملة ومتكاملة لسياسات الحماية الاجتماعية، ولتكون سلطنة عُمان ضمن أوائل الدول في المنطقة التي تملك منظومة شاملة التغطية

ثانياً: العدالة الاجتماعية:

تزايد الاهتمام المحلي والعالمي تحقيق العدالة الاجتماعية وتأصيل معناها وبيان مقوماتها، وهي تشكل الأساس الذي يستند إليه المجتمع في صون كرامة أفراده وضمان أمن المجتمع وسلامته، وتُعد المساواة ركيزة لتحقيق العدالة الاجتماعية (التوم، 2016).

1. أسس تحقيق العدالة الاجتماعية:

ظهر مفهوم العدالة الاجتماعية بداية باعتباره مبدأ أخلاقي يركز على المساواة والعدالة في تكافؤ الفرص، وقد تعددت وتنوعت الوسائل والأساليب التي يستخدمها دول العالم من أجل تحقيق التوازن والعدالة الاجتماعية وتختلف هذه الوسائل من دولة إلى

أخرى، وذلك لأن تحقيق العدالة الاجتماعية يعتمد على مصفوفة واسعة من المتغيرات التي يجب وضعها في الاعتبار عند صياغة الاستراتيجية العامة للتنمية، وتعتبر هذه المتغيرات بمثابة مؤشرات عامة لتحقيق العدالة الاجتماعية.

ويمكن تحقيق العدالة من خلال النقاط التالي:

1. **تكافؤ الفرص:** من خلال إتاحة الفرص بشكل متكافئ أمام جميع أفراد المجتمع في الحصول على الخدمات والوظائف
2. **العدالة في توزيع الخدمات:** حصول أفراد المجتمع على الخدمات المتاحة بسهولة ودون تمييز.
3. **المساواة في الحقوق والواجبات:** تحقيق المساواة بينجميع أفراد المجتمع في الحصول على حقوقهم الأساسية، وكذلك المساواة في أداء واجباتهم ومسؤوليتهم.
4. **العدالة في توزيع الدخول:** من خلال ضمان حد أدنى للأجور يكفل مستوى معيشي ملائم لأفراد المجتمع. (العوران، 2014).

2. أهداف العدالة الاجتماعية:

تهدف العدالة الاجتماعية أن يكون أفراد المجتمع قادرين على تنظيم حياتهم ويصبحون أعضاء مسؤولين عن تنمية مجتمعهم، كما تهدف إلى الحد من التميز ضد المجتمعات المهمشة، وتتمثل أهداف العدالة الاجتماعية في الآتي:

1. تحقيق الانصاف والعدالة والمساواة.
2. الاعتراف بالكرامة وعدم التمييز.
3. الحد من عدم المساواة في الخيارات والفرص والدخل والثروة. (Craig, 2002)

3. مبادئ وأخلاقيات العدالة الاجتماعية:

إن وجود العدالة الاجتماعية، وتطبيقها في المجتمع تدفع به بقوة إلى الأمام، ولتحقيق ذلك يجب التزام جميع مؤسسات المجتمع بمجموعة من المبادئ والأخلاقيات تتمثل في:

أولاً: مبادئ ومقومات العدالة الاجتماعية:

1. **المساواة:** توفير الفرص لجميع المواطنين في الوصول إلى الخدمات دون تمييز مما ينشر المحبة بين أفراد المجتمع.

2. **الانصاف:** توزيع الموارد للفئة المحتاجة، والانصاف في تقديم الخدمات لجميع الأفراد بهدف تحقيق المصلحة العامة.
3. **المشاركة:** مساهمة جميع المواطنين في اتحاذ القرارارت التي تُؤثر على حياتهم، ودعم الفرص للمشاركة المجتمعية في التخطيط واتخاذ القرارات من أجل الوصول إلى نتائج أفضل.
4. **الديمقراطية:** تقوم العدالة الاجتماعية على الفكرة القائلة بأن العدالة تكمن في قلب الديمقراطية.
5. **حقوق الانسان:** تعمل العدالة الاجتماعية على تدعيم حقوق الانسان دون تمييز، ولايمكن أن تتحقق العدالة الاجتماعية إلا من خلال احترام حقوق الانسان والتمسك بها، وإلا سيؤدي إلى غياب العدالة الاجتماعية (Calma et., al, 2011).

ثانياً: أخلاقيات العدالة الاجتماعية:

1. **الاحترام:** احترام المستفيدين والمجتمعات من أجل تحسين أحوال الفئات الضعيفة، واحترام حقوق الأفراد وكرامتهم والأعراف السائدة بينهم.
2. **المسؤولية:** وهي ضمان المساواة في الفرص وعدم التمييز والاستبعاد، وأن يكون للجميع الحق في الاستفادة من الخدمات، وأن يعمل المهنيون على خدمة الفئات الضعيفة والعمل على تحقيق العدالة.
3. **الاهتمام بالعمل الاجتماعي:** من خلال تشجيع الأعمال الخيرية الهادفة لخدمة المجتماعت المحلية ذات الموارد المحدودة (الرشيدي، 2006).

ثالثاً: العلاقة بين الحماية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية:

ترتبط الحماية الاجتماعية بمعيار المساواة بشكل يفسر العدالة بين فئات المجتمع في الحصول على الموارد وفرص الحصول عليها بشكل متساو بجانب تمكين الفئات المحرومة، وبالتالي فإن الحماية الاجتماعية تستند على مقومات تتمثل في: المساواة بين المواطنين بغض النظر عن النوع، الاهتمام بالفئات المحرومة، واشراكهم في عملية صنع القرار، وبين العدالة الاجتماعية والحماية الاجتماعية قاسم مشترك هو الحقوق، فالمعاهدات الدولية لحقوق الانسان ومواثيق الأمم المتحدة، والمبادرات الدولية بمافيها أهداف التنمية المتفق عليها، جميعها تناولت الحماية الاجتماعية باعتبارها واجباً على الدولة وحقاً للمواطن وأساساً لبناء مجتمعات تسودها العدالة، والمساواة.

ويُسهم توطيد الروابط بين العدالة الاجتماعية والحماية الاجتماعية في نظام يحفظ الحقوق والواجبات، وتمكين المواطن من المشاركة في عملية صنع القرار، ومساءلة الجهة المسؤولة بما يُقوي حسن الالتزام بخطط الحماية الاجتماعية ويضمن استدامتها، ولاينبغي أن يقتصر هدف هذه الخطط على معالجة مواطن الضعف في وقت الأزمات، بل يجب أن تركز على الانصاف والمساواة والمشاركة وتمكين المستفيدين من المسعادة الاجتماعية من المشاركة بفعالية في المجتمع، ولضمان حق الحصول على الحماية الاجتماعية، لابد أن تستوفي المستحقات والخدمات الاجتماعية معايير أساسية، وتكون متاحة ومقبولة وميسرة (Hickey, 2014).

ثامناً: الاجراءات المنهجية للدراسة:

(1) نوع الدراسة:

انطلاقًا من مشكلة الدراسة، واتساقًا مع تساؤلاتها، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية والتي تهدف إلى وصف مشكلة البحث، وتحديد خصائصها تحديدًا كميًا وكيفيًا، كذلك توضيح طبيعة العلاقات بين متغيرات الدراسة المختلفة بغرض تفسيرها للوصول إلى كتابة التوصيات.

(2) منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على منهج المسح الاجتماعي للعاملين في صندوق الحماية الاجتماعية بمحافظة ظفار بوصفه أحد المناهج الرئيسة التي تستخدم في البحوث الوصفية، والتي تهتم بدراسة الظواهر الموجودة في جماعة معينة وفي مكان معين، ويساهم في الحصول على بيانات ضرورية لفهم الواقع الأمبريقي والإجابة عن تساؤلات الدراسة، كما أنه يساعد على الوصف والتفسير للظاهرة.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على استخدام منهج المسح الاجتماعي بطريقة المسح الشامل لجميع العاملين في صندوق الحماية الاجتماعية بمحافظة ظفار للوصول إلى نتائج قابلة للتعميم، وقد تم اختيار هذا المنهج لمناسبته لهدف الدراسة.

مجالات الدراسة:

1. **المجال المكاني:** صندوق الحماية الاجتماعية بمحافظة ظفار.
2. **المجال البشري:** العاملين في صندوق الحماية الاجتماعية بمحافظة ظفار والبالغ عددهم (21).
3. **المجال الزمني:** تم تطبيق الدراسة في الربع الثاني من العام 2024.

(3) مجتمع الدراسة وعينتها:

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع العاملين في صندوق الحماية الاجتماعية بمحافظة ظفار، وتكونت عينة الدراسة من جميع العاملين في برامج صندوق الحماية الاجتماعية في محافظة ظفار، ويبلغ عددهم (21).

جدول (1): توزيع أفراد العينة وفقًا للمتغيرات الديموغرافية (النوع، العمر، الدرجة العلمية، سنوات الخبرة) (ن= 21)

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
النوع	ذكر	14	%66.66
	أنثي	7	%33.33
العمر	20 - أقل من 25 سنة	1	%4.76
	25 - أقل من 30 سنة	2	%9.53
	30 - أقل من 35 سنة	4	%19.05
	35سنة فأكثر	14	%66.66
الدرجة العلمية	دبلوم متوسط	5	%23.81
	بكالوريوس	15	%71.43
	دراسات عليا	1	%4.76
سنوات الخبرة	أقل من 3 سنوات	2	%9.53
	3 سنوات – 5 سنوات	5	%23.81
	5 سنوات – 10 سنوات	10	%47.61
	أكثر من 10 سنوات	4	%19.05

(4) أداة الدراسة:

اتساقًا مع متطلبات الدراسة ومنهجيتها فقد اعتمدت الباحثة على أداة الاستبانة، حيث تم بناء الاستبانة من خلال الاطلاع على الأدبيات المعرفية والاجتماعية والدراسات السابقة، وما تتضمنه من مقاييس ذات علاقة بالموضوع، فقامت الباحثة بإعداد الاستبانة الالكترونية عبر تطبيق جوجل فورم، وتوزيعها إلكترونيًّا على عينة الدراسة، وقامت الباحثة بعرض أداة الدراسة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين تألفت من

أعضاء من الهيئة التدريسية في بعض جامعات السلطنة وعددهم (6) محكمًا، وقد طلبت الباحثة من المحكمين إبداء آرائهم في مدى ملاءمة الفقرات لقياس ما وضعت لأجله، ومدى وضوح صياغة الفقرات ومدى مناسبة كل فقرة للبعد الذي ينتمي إليه، ومدى كفاية الفقرات لتغطية كل بعد من أبعاد الدراسة، بالإضافة إلى اقتراح ما يرونه ضروريًا من تعديل صياغة الفقرات أو حذفها وإضافة بعض الفقرات، واستنادًا إلى الملاحظات والتوجيهات التي أبداها المحكمون، قامت الباحثة بإجراء التعديلات التي اتفق عليها المحكمون، واعتمدت الباحثة على نسبة اتفاق لا تقل عن (85%)، حيث تعد نسبة اتفاق المحكمين على عبارات الأداة معيارًا لصدقها حتى تكون الأداة محل ثقة في نتائجها.

(5) الأساليب الإحصائية:

قامت الباحثة بتفريغ وتحليل الاستبانة، من خلال برنامج التحليل الإحصائيStatistical Package for the Social Sciences (SPSS).

(5) نتائج الدراسة:

الفرض الأول: من المتوقع أن يكون مستوى أبعاد العدالة الاجتماعية للمستفيدين من منظومة الحماية الاجتماعية مرتفع.

وللتحقق من ذلك، قامت الباحثة بحساب المتوسط الحسابي لدرجات استجابة العاملين، ثم حساب قيمة "ت" ومستوى الدلالة بحساب الفرق بين المتوسط الحقيقي والمتوسط الفرضي، ويظهر ذلك في الجدول التالي:

جدول (2): قيمة "ت" ومستوى الدلالة للفرق بين المتوسط الحسابي والمتوسط الفردي كما حددها العاملون

م	أبعاد العالة الاجتماعية من وجهة نظر المسؤولين	المتوسط الحقيقي	المتوسط الفرضي	الانحراف المعياري	الانحراف عن المتوسط الفرضي	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
1	العدالة في الفرص المتاحة	10.31	10	1.21	0.31	0.81	0.43
2	العدالة في توزيع الخدمات	12.66	10	1.31	2.66	6	0.01
3	العدالة في توزيع الدخل	11.10	10	0.77	1.10	4.25	0.01
4	المساواة في الحقوق	11.67	10	2.81	1.67	1.76	0.12
5	المساواة في الواجبات	13.31	10	2.50	3.31	3.9	0.01
	االدرجة الكلية	59.05	50	8.6	9.05	3.35	0.01

يتضح من الجدول رقم (2) بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحقيقي والمتوسط الفرضي لبعدي "العدالة في الفرص المتاحة والمساواة في الحقوق" مما يبين إلى وجود مستوى متوسط فيما يتعلق بهذين البعدين، وهذا يتطلب إتاحة الفرصة للجميع بنفس المستوى، ومراعاة الانصاف مما يتيح الفرصة للجميع في الحصول على الخدمات بطريقة متساوية.

كما يبين الجدول وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) بين المتوسط الحقيقي والمتوسط الفرضي لأبعاد "العدالة في توزيع الدخل، العدالة في توزيع الخدمات، المساواة في الواجبات" لصالح المتوسط الحقيقي، ،هذا يدل على أن المستوى مرتفع لهذه الأبعاد، ويرى الباحث أن ذلك يعود إلى اهتمام السلطنة لتحقيق العدالة في توزيع خدمات الحماية الاجتماعية.

وهناك أيضاً فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) بين المتوسط الحقيقي والمتوسط الفرضي لصالح المتوسط الحقيقي مما يدل على وجود مستوى مرتفع من العدالة ككل، وهذا يرجع أيضاً إلى اهتمام السلطنة ودورها في تحقيق العدالة في توزيع الخدمات والعدالة في إتاحة الفرص للجميع.

الفرض الثاني: من المتوقع أن يكون مستوى خدمات الحماية الاجتماعية للفئات المستفيدة مرتفع.

وللتحقق من ذلك، قامت الباحثة بحساب المتوسط الحسابي لدرجات استجابة العاملين، ثم حساب قيمة "ت" ومستوى الدلالة بحساب الفرق بين المتوسط الحقيقي والمتوسط الفرضي، ويظهر ذلك في الجدول التالي:

جدول (3) قيمة "ت" ومستوى الدلالة بين المتوسط الحسابي والمتوسط الفرضي للخدمات التي تقدمها برامج الحمايو الاجتماعية كما حددها العاملون

م	خدمات الحماية الاجتماعية	المتوسط الحقيقي	المتوسط الفرضي	الانحراف المعياري	الانحراف عن المتوسط الفرضي	قيمة "ت"
1	الخدمات الاجتماعية	21.41	18	5.25	3.41	1.94
2	الخدمات الاقتصادية	25	20	1.21	5	12.23
3	الخدمات الصحية	25.43	20	1.81	5.34	9
4	الخدمات التعليمية	9.33	12	4.96	-2.67	-1.61
	االدرجة الكلية	81.17	70	13.23	11.08	21.86

يتضح من الجدول رقم (3) بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحقيقي والمتوسط الفرضي لبعدي "الخدمات الاجتماعية والخدمات التعليمية" مما يشير إلى وجود مستوى متوسط فيما يتعلق بهذين البعدين، وترى الباحثة أن ذلك يعود إلى قلة الوعي لدى المستفيدين بتلك الخدمات، وكذلك عدم إعطاء الاهتمام المناسب لتفعيل هذه الخدمات.

كما يبين الجدول وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) بين المتوسط الحقيقي والمتوسط الفرضي لأبعاد "الخدمات الاقتصادية، والخدماتالصحية) لصالح المتوسط الحقيقي مما يدل على وجود مستوى مرتفع لهذين البعدين، وقد يعود ذلك إلى التفعيل الجيد للخدمات الاقتصادية والخدمات الصحية، كما ترى الباحثة بأن الناحية الاقتصادية من الأهمية للمستفيدين مما يجعلهم على وعي وعلم بها.

وهناك أيضاً عدم فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحقيقي والمتوسط الفرضي مما يدل على وجود مستوى متوسط من برامج الحماية الاجتماعية ككل، وهذا يرجع إلى تدني وعي المستفيدين الذي قد يعود إلى حداثة برامج صندوق الحماية لاجتماعية في السلطنة.

الفرض الثالث: توجد علاقة إيجابية ذات دالة إحصائية بين أبعاد العدالة الاجتماعية ومستوى خدمات الحماية الاجتماعية للمستفيدين.

وللتحقق من ذلك، قامت الباحثة بحساب المتوسط الحسابي لدرجات استجابة العاملين، ثم حساب قيمة "ت" ومستوى الدلالة بحساب الفرق بين المتوسط الحقيقي والمتوسط الفرضي، ويظهر ذلك في الجدول التالي:

جدول (4) قيم معامل ارتباط بيرسون بين أبعاد العدالة الاجتماعية وخدمات الحماية الاجتماعية

خدمات الحماية الاجتماعية	أبعاد العدالة الاجتماعية					
	العدالة في الفرص المتاحة	العدالة في توزيع الخدمات	العدالة في توزيع الدخول	المساواة في الحقوق	المساواة في الواجبات	الدرجة الكلية
الخدمات الاجتماعية	0.63**	0.55**	0.51**	0.48**	0.53**	0.62**
الخدمات الاقتصادية	0.81**	0.75**	0.62**	0.61**	0.67**	0.76**
الخدمات الصحية	0.46**	0.50**	0.34**	0.34**	0.38**	0.46**
الخدمات التعليمية	0.71**	0.67**	0.60**	0.60**	0.78**	0.67**
الدرجة الكلية	0.70**	0.72**	0.60**	0.61**	0.77**	0.71**

يتضح من الجدول وجود علاقة ايجابية دالة إحصائية عند مستوى (0.01) قدرها (0.71) بين أبعاد العدالة الاجتماعية وخدمات الحماية الاجتماعية في درجتها الكلية.

كما يبين الجدول وجود علاقة إيجابية دالة إحصائية عند مستوى (0.01) تتراوح بين (0.34 و 0.81) بين الأبعاد الفرعية لكل من العدالة الاجتماعية من ناحية، وبرامج الحماية الاجتماعية من ناحية أخري.

توصيات الدراسة:

1. تبين نتائج الدراسة على أن هناك علاقة إيجابية بين أبعاد العدالة الاجتماعية وخدمات منظومة الحماية الاجتماعية في السطنة، مما يتطلب من هذه المنظومة المحافظة على مستوياتها ومراقبتها من فترة إلى أخرى للمحافظة على هذا المستوى.
2. الوقوف على مقترحات المستفيدين من منظومة الحماية الاجتماعية، والاهتمام بمشاكلهم ومعرفة الخدمات التي يرغبون فيها.
3. المتابعة المستمرة لمؤشرات استدامة وكفاءة وكفاية وعدالة البرامج المقدمة من خلال منظومة الحماية الاجتماعية والسياسات ومدى تحقيقها للأهداف والرؤى الوطنية.
4. وضع آليات الدمج الاجتماعي والمساءلة والتماسك الاجتماعي من خلال شراكات إبتكارية بين القطاعين العام والخاص، وإعطاء المجال لمشاركة المواطنين.
5. تعزيز الاستثمار في المجتمع من خلال تطوير وتنفيذ سياسات وبرامج تستهدف المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

المراجع والمصادر:

أبو النصر، محمد زكي (2016). **العدالة الاجتماعية حلم اليقظة في مجتمع الاقصاء**، بنها الجديدة، دار الفيروز.

أبوعجاجة، سلوى عياد (2011). **العدالة الاجتماعية في النظرية العالمية الثالثة**، طرابلس، أكاديمية الفكر الجماهيري.

بكر، فاطمة (2022). **العدالة كمتغير في تحقيق الحماية الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة**، المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية، 17(1): 533-569.

التوم، عفاف أحمد (2016) **العدالة الاجتماعية "منظور مقارن"**، مجلة التنوير، مركز التنوير المعرفي 16: 31.

خروبي، نوال و بودلال، علي (2023). **: دور برامج الحماية الاجتماعية في التخفيف من البطالة في الجزائر: منحة البطالة نموذج**، مجلة الاقتصاد والتنمية، 6(2): 726-744.

خزام، منى عطية (2016). **سياسات الحماية الاجتماعية للفئات المستضعفة في ضوء العولمة**، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

الطنبولي، عزة محمد (2021). **فاعلية برامج الحماية الاجتماعية لذوي الاعاقة السمعية من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية**، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية،كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم، 15:24-72.

العايش، سعد علي (2020). **فاعلية برامج الرعاية الاجتماعية في مؤسسات الرعاية الاجتماعية الايواعية مؤسسة رعاية البنين والبنات طرابلس كنموذج**، مجلة أنوار المعرفة، جامعة الزيتونة، كلية التربية، (8): 143-152.

العوامي، أسما والجنزوري، فريحة (2021). **مستوى جودة الخدمات المقدمة في مؤسسات الرعاية الاجتماعية: دراسة ميدانية على مركز الرعاية الاجتماعية الشاملة المرج-ليبيا**، المجلة الليبية العالمية، كلية التربية، جامعة بنغازي، 54: 1-30.

العوران، أحمد فارس (2014). **إقتصاد الأمن الاجتماعي، التحدي والاستجابة**، المعهد الدولي للفكر الاسلامي.

عبد الرحيم، محمد (2022). **الحماية الاجتماعية في معالجة اشكاليات الأسرة**، مجلة بحوث في الخدمة الاجتماعية التنموية، 2(1): 39-80.

عيوش، ذياب و الزعنزن، فيصل (2014). **الرعاية الاجتماعية**، القاهرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.

غرداين، حسام (2020). **اللامساواة في إعادة توزيع وآلية الحماية الاجتماعية** - دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر.تلسمان.الجزائر: جامعة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير.

فهمي، محمد سيد (2021). **العدالة الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث.

المناور، فيصل والغلبان، منى (2022). **دور برامج الحماية الاجتماعية في إدارة الأزمات بالتركيز على جائحة كوفيد-19** ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 76: 1-33.

Cary, V,. (2002). Poverty, Social Work and Social Justice, British Journal of Social Work, (23):277-279.

Calma, T, et. al., (2001). What is Social Justice, Probon Resources Center.

Deacton, et. al., (2015). Social Security and Social Protection of Migrant in South Africa and SADC, University of Wit Watersrand.

Hickey, A., (2014). Relocating Social Protection within a Radical Project of Social Justice, European Journal of Development Research, 26(3): 322-337.

Vaes, S., & Hujse, H. (2014). Social Protection at the Top of International Agenda, Hivs, Kuleven.

Machael, P., (2013). Social Protection and Disability: A call for Action, Oxford Development Studies, 14(2):3.